دراسة تقييميه لدور وزارة القوي العاملة لزيادة فرص العمل ومعالجة المشاكل المالية والإدارية لتحقيق التنمية المستدامة

محمد محمود سعفان[١]– هدي إبراهيم أحمد هلال[٢]– نهال محمد فتحي الشحات[٢]
١) وزير القوي العاملة ٢) معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

المستخلص

وقد اعتماد البحث علي اسلوب يهدف البحث إلى دراسة تقييم لدور وزارة القوي العاملة لزيادة فرص العمل ومعالجة المشاكل المالية والإدارية لتحقيق التنمية المستدامة تم اجراء دراسة فى مجال الوزارة فيما يخص فرص العمل وكيفية تم زيادة فرص العمل ومعالجة البطالة وصلت إلي ٨ % وذلك من حيث دراسة انتقاديه بين الشركات الملتزمة بفرص العمل الحقيقة وذلك للتوصل الى اطار متكامل يوضح من الناحية العالمية موضوع زيادة فرص العمل ومعالجة المشاكل المالية والإدارية وذلك لتحقيق هدف من أهداف التنمية المستدامة .

الاستقصاء الميداني لعينة من العاملين بوزارة القوي العاملة على النحو التالي ٣٠ فردا من شاغلي وظائف الادارة العليا ٤٠ فردا من شاغلي الوظائف التنفيذية٥٠ فردا من شاغلي وظائف الادارة الوسطي وبلغ نسبة العينة ١٢٠ فرد وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية مع استخدام بعض الاساليب الاحصائية التي تضمن البرنامج الاحصائي spss وهي تشمل التوزيع التكراري للبيانات والنسب المئوية والمتوسطات المرجح والانحراف المعياري واختباركا٢ معامل ارتباط بيرسون معامل الثبات باستخدام الفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستقصاء والانحدار بسيط والخطي اللوجيستي من اجل اختبار فرض البحث

وقد أشارت النتائج إلى:

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور وزارة القوى العاملة لزيادة فرص العمل وبين تحقيق التنمية المستدامة.
- وجود فروق جوهرية بين نتائج القرارات التي تبنى على فرص العمل ومعالجة المشاكل الإدارية والمالية وذلك بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

يوصى الباحث بالأتى:

- ضرورة وجود سجلات متابعة علي ادارة الحسابات دورية، وتحليل نقاط القوة والضعف في النواحي الفنية من خلال تلك السجلات.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

- الالتزام بالسياسات والتشريعات بالرقابة المالية والادارية والدور التي تقوم به وزارة القوي العاملة وتطوير هذه التشريعات بما يتناسب مع زيادة التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي أدى بدوره إلى زيادة وجود فرص العمل والمعالجات الخاصة بالمشاكل المالية والادارية ودور التنمية المستدامة فيما يخص الاجيال القادمة.

مقدمة البحث

تمثل استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مرحلة تربط الحاضر بالمستقبل ونستعرض إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتعيد إحياء الدور التاريخي لمر في الريادة الإقليمية. كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة .

إن وزارة القوي العاملة قامت بعقد برتوكولات تعاون داخلية وخارجية لتشجيع الخريجين علي التدريب أولا ثم التعيين وسد العجز بالنسبة للبطالة في مصر فضلا عن استخدام مراكز تدريب الخاصة بالوزارة والتعاقد علي مراكز تدريب خارجية وتزيد الشباب بمهمات ومنح تدريبية داخلية وخارجية تساعدهم علي التحفيز وإيجاد فرص مناسبة للعمل وتعد أيضاً تجسيداً لروح دستور مصر الحديثة الذي وضع هدفاً أساسياً للنظام الاقتصادي تبلور في تحقيق الرخاء في الباد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وتوفير حياة كريمة للمواطن المصري[١] وسد عجز البطالة وأكد على ضرورة التزام النظام الاقتصادي بالنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً. وتعتبر أول إستراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة، حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة راعت مرئيات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والهيئات الحكومية كما لاقت دعماً ومسشاركة فعالة من شركاء التنمية الدوليين الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافاً شاملة

لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية.وتأتي أهمية هذه الاسراتيجية خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التطورات ووضع أفضل السبل للتعاطي معها بما يمكن المجتمع المري من النهوض من عثرته والانتقال إلى صفوف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد. (أمال حميد رشيد، وسالم عواد هادي٢٠٢٠)،

وقد تبنت الاسراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسن جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، وسد عجز البطالة ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاسراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

كما ترتكز الاسراتيجية على مفاهيم «النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية » بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية. وتراعي الاسراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث الرئيسية فى المشاكل الإدارية والمالية:

أولاً: المشاكل الإدارية:

- زيادة معدل البطالة في المجتمع المصري .
- قلة فرص العمل المتاحة .
- عدم اقتناص الفرص المتاحة لتدريب الخريجين.
- عدم خلق روح الابتكار والمعرفة لدي الشباب بما يتوافق مع تحقيق التنمية المستدامة
- قلة عدد العاملين بسبب قلة التعينات

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

- منظومة العمل الورقية والروتين الذي يحدث خلل فى منظومة العمل والاحباط لدي الموطنين.
- ضعف الكوادر القيادية.

ثانياً: المشاكل المالية:

- نقص الامكانيات لتدريب الخريجين
- زيادة عجز الموازنة العامة للدولة مما يصعب طرح وظائف وتعيينات جديدة .
- ضعف الموازنة المخصصة للوزارة

عدم توافر التمويل اللازم لرفع البنية التحتية وكفاءة التدريب بما يتلائم مع استراتيجية التنمية المستدامة . (وزارة القوى العاملة – الإدارة العامة للتشغيل ومعلومات سوق العمل – ج م ع)

أسئلة البحث

١. ما نظام المعلومات المحاسبي اللازم لخفض معدلات البطالة وزيادة معدلات التدريب؟
٢. ما إمكانية اجراء تدريب الخريجين بما يتلاءم مع متطلبات مصر في الخطة الاستراتيجية ٢٠٣٠ وبما يحقق التنمية المستدامة؟

أهمية البحث

- **الأهمية العلمية:** تسعي الدراسة الراهنة إلي إثراء مجال البحث العلمي للتنمية المستدامة وتفعيل الدور الرسمي لها متمثلا فى وزارة القوي العاملة
- **الأهمية التطبيقية:** وتتمثل في نتائج الحالية في وضع بدائل وحلول للمشكلات الرئيسية في مجال فرص العمل وموجهة المشكلات الادارية والمالية

أهداف البحث

يهدف البحث الى:

١- تقييم دور وزارة القوي العاملة فى مجال توفير فرص العمل امام الباحثين عنها

٢- تحديد المشاكل الإدارية والمالية بالوزارة

٣- تسليط الضوء على دور وزارة القوى العاملة في معالجة المشاكل الإدارية والمالية.

أسلوب البحث

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الكتب والدوريات ذات الصلة بموضوعهما وقد تضمنت النقاط الأساسية الآتية:

فروض البحث

تستند الدراسة إلى المفاهيم الأتية:

١) توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور وزارة القوى العاملة لزيادة فرص العمل وبين تحقيق التنمية المستدامة.

٢) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور وزارة القوى العاملة في معالجة المشكلات الإدارية وبين تحقيق التنمية المستدامة.

٣) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور وزارة القوى العاملة في معالجة المشاكل المالية وبين تحقيق التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة

١-**أمال حميد رشيد، وسالم عواد هادي(٢٠٢٠): "تأثير أنشطة الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"**، الى تسليط الضوء على طبيعة تأثير انشطة الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في تحقيق اهداف التنمية المستدامة،

وقد تمثلت مشكلة البحث بالآتي: هل هناك تأثير لأنشطة الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في تحقيق اهداف التنمية المستدامة؟ وتمثل ميدان البحث في وزارة العمل والشئون الاجتماعية وللسنوات (٢٠١٢-٢٠١٦) ونتائج مؤشرات اهداف التنمية المستدامة للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٦)، وتم استخدام البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS ver.10) في احتساب النسب المئوية ومعادلة الانحدار الخطي المتعدد واختبار F ومعامل التحديد R2، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان من ابرزها هناك تأثير لأنشطة الوزارة المبحوثة في مجال التخفيف من الفقر في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، بلغت نسبتهُ (٦٠%) الا ان تلك الاستراتيجية لم يتم تدعيمها بسبب ضعف مستوى التنفيذ، وابرز ما توصل اليه البحث من التوصيات هو التركيز على تحقيق الاستراتيجيات القادمة لأهدافها، لدعم اهداف التنمية المستدامة والنهوض بواقع التنمية المستدامة في العراق.

٢-**أظهرت دراسة Lee, S. (2020) بعنوان دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في توطين أهداف التنمية المستدامة**"، على مدى السنوات العديدة الماضية ، حظي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (SSE) باهتمام متزايد من صانعي السياسات والباحثين والممارسين في جميع أنحاء العالم لإمكاناته في مواجهة التحديات الرئيسية اليوم – بما في ذلك الفقر والبطالة وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي وتغير المناخ. كنهج متكامل يركز على الناس ويراعي كوكب الأرض ، يهدف SSE إلى توليد قيم للمجتمعات المحلية والأفراد بناءً على مبادئ المساواة والدمج والتعاون والتضامن والديمقراطية. تركز أنشطتها بشكل أساسي على تلبية احتياجات المجتمعات وخلق مجتمع شامل ومستدام حيث يتم تمكين الفئات الضعيفة اجتماعياً. أنشأت الحكومة الكورية العديد من الأطر والسياسات القانونية الداعمة لـ SSE في العقد الماضي ، ونتيجة لذلك ، وقد ظهرت مجموعة كبيرة من المنظمات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SEOEsبسرعة في البلاد. في حين أن هناك إجماعًا متزايدًا على أن كبار المسئولين الاقتصاديين في كوريا الجنوبية يحتمل أن

يكونوا في وضع جيد للتعامل مع أهداف التنمية المستدامة ((SDGs، إلا أنه من غير الواضح مدى جودة أدائهم في الممارسة العملية. تستخدم هذه الدراسة البيانات والتحليلات الموجودة لتجميع تقييم للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتأثير الاقتصادي الاجتماعي والبيئي في كوريا الجنوبية ، وتربط هذه الآثار بأهداف التنمية المستدامة. على وجه التحديد ، تبحث هذه الدراسة في SEOEs في الزراعة الحضرية وقطاعات الاقتصاد الدائري لفحص دورهم في بناء أعمال مستدامة ومبتكرة ومساعدة الدولة على التكيف مع تغير المناخ. تقدم هذه الدراسة عددًا من الأدلة على أن التعليم الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون وسيلة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، لا سيما ١ و ٢ و ٣ و ٨ و ١١ و ١٢ و ١٣.

٣-**كما بينت دراسة Umar, *et al.*, (2020) بعنوان التكلفة البيئية لاستخدام الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي:** هل تستطيع الصين تحويل بعض العبء من خلال العولمة من أجل التنمية المستدامة؟ "،

<u>أهداف هذه الدراسة</u> للتحقيق في العلاقة بين انبعاثات CO2 في الصين ومحدداته المحتملين، وهي النمو الاقتصادي والعولمة والتنمية المالية، والموارد الطبيعية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٧. ونحو تقديم تحليلات أكثر تفصيلا عبر النهج الاقتصادية متعددة ضمن متعدد المتغيرات النظام ، على سبيل المثال ، نهج Bayer–Hanck المشترك للتكامل المشترك ، ونهج اختبار حدود ARDL ، وتقديرات ARDL على المدى القصير والمدى الطويل ، وفحص القوة من خلال انحدارات الاندماج المشترك (أي FMOLS، DOLS، CCR)، ونهج سببية Granger في مجال التردد.

٤-**<u>نتائجنا</u>** تظهر أن النمو الاقتصادي والموارد الطبيعية لها تأثير إيجابي على CO2الانبعاثات في الصين، على الرغم من أن العولمة تساهم في تحسين جودتها البيئية. وفي الوقت نفسه، لا يوجد أي دليل إحصائي CO 2 الانبعاثات في الصين يمكن أن تتأثر التنمية المالية. تحليل السببية يكشف أن العولمة والنمو الاقتصادي والموارد الطبيعية تؤدي

كلها إلى CO 2 الانبعاثات على المدى الطويل، في حين أن التنمية المالية يتسبب فقط CO المدى القصير ٢ الانبعاثات، والتي تثبت مزيد من النتائج التي توصلنا إليها. هذه النتائج ذات مغزى بالنسبة لصانعي السياسات لتحقيق التنمية المستدامة في الصين.

٥- **البهادلي (٢٠١٩)، بعنوان " استراتيجية التنمية البشرية أساس في ضمان التنمية المستدامة في التعليم** / دراسة تحليلية" أن التنمية البشرية تعد أحد محافل التطور المجتمعي في غالبية الدول ، وتشير الدراسات إلى أن التنمية البشرية ومناهج صياغتها وتطور مضامينها كانت كفيلة في ضمان التطور والرقي المجتمعي ، وتحقيق التنمية المستدامة في التعليم في غالبية الدول ومنها العراق، ومن خلال هذه العلاقة جاء هذا البحث ليسلط الضوء على ترابط وتأثير التنمية البشرية على التنمية المستدامة في التعليم .اعتمد البحث على فرضيتين رئيسيتين هما ، لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة ، أما الفرضية الثانية ، فكان يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للتنمية البشرية على التنمية المستدامة، وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة وتأثير بين المتغيرين رغم ان التنمية المستدامة في التعليم تعتمد كلياً على التنمية البشرية ، وقدم البحث عدد من التوصيات من أهمها التفكير بإنشاء وزارة خاصة للتنمية البشرية تهتم بمتطلبات التنمية المستدامة في العراق .

٦- **دراسة عبد الحميد القصاص (٢٠١٩)، بعنوان "نحو منهجية لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنموذج السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠-حالة مصر."**، أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأممية – وهي نسق معقد يتكون من مجموعة من الأهداف والغايات ذات العلاقات المتشابكة فيما بينها – علي المستوي الوطني يدعو كل بلد إلى الموازنة الدقيقة بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واختيار المزيج الصحيح من خيارات السياسة العامة، وهذا يحتاج إلي فهم أفضل لطبيعة الترابطات بين الأهداف والغايات. كذلك يحتاج صانعي السياسات إلي

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

أداة لتقييم آثار السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية على كل هدف من أهداف التنمية المستدامة والتي قد تكون إيجابية علي بعض الأهداف وسلبية علي البعص الآخر. ولمساعدة صانعي السياسات على مواجهة هذه التحديات والتي تحتاج إلي تحديد الأولويات ودراسة السيناريوهات البديلة وقياس مدي التطور نحو إنجاز الأهداف، هناك حاجة ملحة إلي تطوير أدوات كمية.

الإطار النظرى

نبذة عن الوزارة: في نوفمبر ١٩٣٠ أصدر رئيس الوزراء قرارا بإنشاء مكتب العمل على أن يلحق بإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية ثم ضمه إلى وزارة التجارة والصناعة عام ١٩٣٥ ثم تحويله إلى مصلحة تابعة لها عام ١٩٣٦. أصبحت مصلحة العمل إحدى مصالح وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩ عند إنشاء الوزارة ثم حلت محلها الإدارة العامة للعمل عام ١٩٥٤ وزارة الشئون الاجتماعية ثم تعدل إلى وزارة العمل عام ١٩٥٥ ثم أنشئت وزارة العمل عام ١٩٦١، ثم تم تغيير الاسم إلى وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية.

تقدم وزارة القوى العاملة ٢٠٢٠ عدد كبير من الخدمات عبر موقعها الإلكتروني الرسمي، وذلك في إطار حرصها على تسهيل تقديم الخدمات إلكترونيا للتيسير على المواطنين.

وتضم الخدمات التي يقدمها الموقع، نشرة وظائف جديدة تنشر شهريا، وتضم الآلاف من فرص العمل،

كما يقدم الموقع، خدمة تسجيل بيانات المصريين في الخارج، في إطار حرص وزارة القوى العاملة على إنشاء قاعدة بيانات للمصريين بالخارج.

كما يقدم الموقع، خدمة الحصول على فرصة عمل سواء بالداخل أو الخارج، عن طريق استمارة يقوم الراغب في الحصول على فرصة عمل بملئ البيانات المطلوبة فيها.

ويقدم للموقع أيضا، عناوين وأرقام مكاتب العمل عبر محافظات الجمهورية.، وينشر الموقع أيضا حقوق وواجبات العمال، التي يكفلها لهم القانون، واشتراطات السلامة والصحة المهنية التي يجب توافرها في المنشآت

أهداف وزارة القوى العاملة:

- رعاية القوى العاملة حيث تتحمل على عاتقها
- تنظيم الوسائل المؤدية إلي توفير الاستقرار في علاقات العمل.
- تحقيق شروط العمل العادلة وظروفه الملائمة.
- إجراء الدراسات التي تكفل حماية القوى العاملة من حوادث العمل وأمراض المهنة.
- اقتراح الوسائل التي تهدف إلى الحد من هذه المخاطر.
- رسم سياسات الاستخدام وتنظيمه في الداخل والخارج.
- رسم السياسة القومية للتدريب
- إجراء البحوث والدراسات الميدانية

التحديات التي تواجه الوزارة:

- تحديات مؤسسية:

- تعقد وتضخم هيكل الجهاز الإداري.
- سوء توزيع القوى الوظيفية ونقص الوظائف التخصصية.
- عدم ملائمة حالة البنية الأساسية التكنولوجية والمعلوماتية.
- ضعف نظم المحاسبة المرتبطة بتحقيق النتائج والأهداف.
- عدم القدرة على الاستفادة من الجهات المانحة والتمويلات الأجنبية على الوجه الأمثل.
- كثرة التشريعات الخاصة بالعمل وتداخلها وتضاربها وتعقدها.
- عدم وجود منظومة موحدة ومتكاملة للتدريب المهني في مصر، ترتكز على خطة استراتيجية قومية للتدريب من أجل التشغيل.

- زيادة المعروض من العمالة غير المدربة التي لا تلبي متطلبات التشغيل الاقتصادي والرشيد في السوق الوطنية والأسواق الخارجية.

- تحديات اقتصادية:

- ازدياد حجم القطاع غير الرسمي.
- عدم توافر التمويل اللازم لتنفيذ الخطط والمشروعات وعدم تحديد الأولويات التمويلية.
- عدم ملائمة بيئة الأعمال المحفزة والجاذبة للاستثمارات الأجنبية والمحلية.

-تحديات اجتماعية:

- ارتفاع معدلات البطالة
- تراجع نسبة اعتماد الدول العربية على العمالة المصرية لانخفاض قدراتهم التنافسية مع العمالة الأجنبية وخاصة الهندية والبنغالية في الأسواق العربية.
- الموروث الثقافي لدى الأسر المصرية والتي تدفع بأبنائها نحو التعليم الجامعي رغم علمهم بعدم توافر فرص عمل كثيرة لخريجي الجامعات، وتأصيل النظرة المتدنية للعمل الحرفي لدى الشباب.

- تحديات بيئية:

- تدهور البيئة والنظم الايكولوجية مما كان له آثار سلبية على الأنشطة الإنتاجية المختلفة لتشمل السياحة، والصيد، والزراعة، والتجارة، وبالتالي انخفاض فرص العمل مما ساهم في زيادة معدلات الهجرة الداخلية من الريف إلي الحضر وكذلك معدلات الهجرة الخارجية.
- انخفاض إنتاجية العامل نظراً لتدهور صحته الناتجة عن التلوث البيئي.

الطرق المنهجية لمواجهة المعوقات الإدارية والمالية:

أولاً: الإدارية:

- اعداد وتنفيذ الخطط التدريبية لرفع كفاءة العاملين في مختلف مجالات عمل الوزارة
- التأكد على ضرورة الصراحة والدقة والوضوح
- توضيح الايجابيات المستفادة من المشكلات
- توضيح الجهات المسئولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بحل المشكلات

وتشمل ما يلى:

١-التخطيط ويشمل وضع الأهداف والمعايير ورسم السياسات والإجراءات وأعداد الموازنات وكتابة الجدول الزمني

٢-التنظيم ويشمل الهيكل والمهام والعلاقات ثم اختيار المناسبين لحل المشكلة

٣- التوجيه والإشراف ويشمل التحفيز والقيادة والاتصال.

٤-الرقابة وتشمل تحديد المعايير الرقابية وقياس الأداء وتشخيص المشكلات وعلاجها.

ثانياً: المالية

- ترشيد الانفاق
- البحث عن مصادر تمويل
- رفع الايراد الخاص بالوزارة
- الاستعانة بصندوق التدريب والتأهيل لرفع كفاءة مراكز التدريب
- الاستعانة بالمنظمات الدولية مثل (منظمة الهجرة الدولية – منظمة العمل الدولية ،.....) لرفع القدرة التنافسية.
- الدخول في شراكة مع القطاع الخاص.
- التخفيف من حدة المشاكل ونتائجها

منهجية البحث

يعتمد أسلوب البحث علي:

١) **الدراسة المكتبية :** تعتمد الدراسة المكتبية علي الآتي:

- الكتب والدوريات العربية والأجنبية.
- الإحصائيات والتقارير المتعلقة بمجال البحث.
- استند الباحث الي البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة التي تصدرها الجهات العامة.
- بالاضافة الي المؤتمرات والندوات والابحاث العلمية والمقالات الاجنبية بالاضافة الى المراجع العربية .

٢) **الدراسة الميدانية** تعتمد الدراسة الميدانية علي الآتى:.

- المقابلات المتعمقة مع العاملين محل الدراسة
- استمارة استبيان موجهة للعاملين محل الدراسة
- اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الاحصائى الوصفي والكمي فى تحليل البيانات المتحصل عليها باستخدام التحليل الاحصائي لتحقيق الاهداف

مجتمع وعينة البحث:

عينة البحث: تم سحب عينة عشوائية إجمالية عددها (١٢٠) فرد من مجتمع الدراسة بطريقة تحكمية حيث اختار الباحث من أبدوا استعدادهم وتفهما من موضوع البحث ، وقد اشتملت عينة البحث على الذكور والإناث فى فئات عمرية مختلفة ، وبدرجات علمية متنوعة يشغلون الوظائف الإشرافية والتنفيذية

البيانات الأولية لعينة البحث: بلغت عينة البحث (١٢٠) فرد ومثل الذكور ٨٥,٥% بينما كانت نسبة الإناث ١٤,٥% من حيث التأهيل العلمى فكان ما يقرب نصف العينة حاصلين على مؤهلات عليا وكان ٢٢% حاصلون على دبلومة ، أما الحاصلين على الدكتوراه

والماجستير ٢١,٥% من إجمالى عينة البحث ، ومن حيث العمر كان أكثر من ٩٠% من الفئات العمرية ٣٥– ٤٠ سنة ، ومن ٤٥ فأكثر ومن ٢٥– ٣٥ بنسبة قد تكون متساوية .

الدراسة الميدانية

خصص الباحثون هذا الفصل لعرض خطوات الدراسة الميدانية الخاصة باختبار فروض بحث دراسة تقييمية لدور وزارة القوي العاملة لزيادة فرص العمل ومعالجة المشاكل المالية والادارية لتحقيق التنمية المستدامة

وفي ضوء ذلك يعرض الباحث المراحل المتبعة لإعداد قائمة الاستقصاء، ثم يقدم وصفاً لمجتمع الدراسة، وخصائص عينة الدراسة، و الإجراءات التي اتبعت في توزيع قائمة الاستقصاء وطريقة جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة فى التحليل والوصول إلى نتائج البحث.

البيانات الأولية لعينة البحث: بلغت عينة البحث ١٢٠ فرداً، ومثلت الذكور نسبة ٨٥,٥%، بينما كانت نسبة الإناث ١٤,٥%.

ومن حيث التأهيل العلمي لعينة البحث فقد كان ما يقرب من نصف عينة البحث (٤٧,٣%) حاصلين على مؤهلات عليا، نسبة ٢٢,١% حاصلون على دبلومه، أما الحاصلون على الدكتوراه والماجستير فكانت نسبتهما ٢١,٤%، ٩,٢% من إجمالي عينة البحث على التوالي.

ومن حيث العمر فقد كان أكثر من ٩٠% من عينة البحث في الفئات العمرية الثلاث (٣٥–٤٥ سنة، ٤٥ سنة فأكثر، ٢٥–٣٥ سنة) بنسب تكاد تكون متساوية حيث بلغت (٣٠,٥%، ٣٠,٥%، ٢٩,٨%) على الترتيب، أما الفئة أقل من ٢٥ فبلغت نسبتها ٩،٢%.

وأما سنوات الخبرة فقد كان حوالي ثلث العينة (٣٣,٦%) بفترة خبرة تراوحت بين ١٠-١٥ سنة، يلي ذلك فترتي الخبرة (٥-١٠سنة، ١٥ سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهما ٢٥%، ٢٣,٦% على التوالي، أما الفترة أقل من ٥ سنوات فكانت النسبة ١٦,٨%.

وفيما يختص بطبيعة الوظيفة فقد كان أقل من خمس عينة البحث (١٨,٣%) في الوظائف الإشرافية، في حين كان حوالي أربعة أخماس (٨١,٧%) عينة البحث في الوظائف التنفيذية.

وبعد تحليل قوائم الاستقصاء توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- بلغت عينة البحث ١٢٠ فرداً، اشتملت على الذكور والإناث، في فئات عمرية مختلفة، وبدرجات علمية متنوعة، يشغلون الوظائف الإشرافية والتنفيذية.
- بلغت أسئلة قائمة الاستقصاء ٣٥ سؤال، القسم الأول: التنمية المستدامة وإبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، القسم الثانى: التحديات التي تواجه وزارة القوي العاملة، القسم الثالث: تطوير معدلات الاداء للوزارة
- وقد استخدم الباحث الأسلوب الإحصائي (SPSS)
- وقد بلغت عينة الدراسة ١٢٠ فردد من الذكور والاناث من فئات عمرية مختلفة وبدرجة علمية متنوعة يشغلون الوظائف القيادية والاشرافية والتنفيذية بوزارة القوى العاملة

والجدول التالي يبين البيانات الأولية لعينة البحث.

جدول رقم (١): البيانات الأولية لعينة البحث

بيـان		عدد	%	بيـان		عدد	%
الجنس	ذكور	١١٢	٨٥,٥	العمر بالسنوات	أقل من ٢٥	١٢	٩,٢
	إناث	١٩	١٤,٥		٢٥ – ٣٥	٣٩	٢٩,٨
الحالة التعليمية	دبلومة	٢٩	٢٢,١		٣٥ – ٤٥	٤٠	٣٠,٥
	مؤهل عال	٦٢	٤٧,٣		٤٥ فأكثر	٤٠	٣٠,٥
	ماجستير	١٢	٩,٢	سنوات الخبرة	أقل من ٥	٢٢	١٦,٨
	دكتوراة	٢٨	٢١,٤		٥ – ١٠	٣٤	٢٥,٠
طبيعة الوظيفة	إشرافية	٢٤	١٨,٣		١٠-١٥	٤٤	٣٣,٦
	تنفيذية	١٠٧	٨١,٧		١٥ فأكثر	٣١	٢٣,٦

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

نتائج البحث

بعد تحليل قوائم **الاستقصاء توصل الباحث إلى النتائج التالية:**

توصلت الدراسة إلي أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، وتعددت تعريفاتها، كما توجد أسس ومؤشرات عديدة للتنمية المستدامة، ويتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة،

وبعد تحليل قوائم الاستقصاء توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- بلغت عينة البحث ١٢٠ فرداً، اشتملت على الذكور والإناث، في فئات عمرية مختلفة، وبدرجات علمية متنوعة، يشغلون الوظائف الإشرافية والتنفيذية.
- تراوحت قيمة ألفا بين ٧٦,٦%، ٨٩,٢% مما يعني أنها تعدت ٦٠% أي أن الاستجابات على قوائم الاستقصاء من قبل عينة الدراسة تتمتع بالموثوقية (Realability)، الأمر الذي يمكن معه تعميم نتائج التحليل على مجتمع الدراسة.
- تراوحت درجات الموافقة على أسئلة قائمة الاستقصاء بين "أوافق" و "أوافق تمام" كما زاد متوسط الاستجابات عن القيمة المحايدة على كافة أقسام قائمة الاستقصاء مما يدل على الوعي الجيد بالمفهوم دور وزارة القوي العاملة من قبل عينة البحث وهو ما يتضح من أسئلة القسم الأول، كما يدل على أهمية الدور التقييمي التي تقوم به وزارة القوي العاملة في زيادة فرص العمل من وجهة نظر عينة البحث كما يفهم من أسئلة القسم الثاني، وأيضاً يظهر إدراك عينة البحث التحديات التي توجه وزارة القوي العاملة كما توضحه أسئلة القسم الثالث، وهى اسئلة توضح تطوير معدلات الأداء في الوزارة

حيث أنه كلما زادت إجراءات معالجات المشاكل المالية والادارية زاد فرص العمل وتحسين التنمية المستدامة حيث اظهرت النتائج:

- النمو الاقتصادي والموارد الطبيعية لها تأثير إيجابي على التنمية المستدامة والاستخدام غير المستدام يعد من أكبر المشكلات البيئية ويؤدى إلى تدهور الموارد الطبيعية
- ضرورة رسم وتنفيذ برامج تطوير القطاع الخاص مع الاسراع نحو تطوير اسواق العمل فى الدولة لتمكنها من استيعاب القوى العاملة الفائضة
- تطوير القطاع الخاص والعمل بشكل متوازي نحو تفعيل الدور الذى يمكن ان يقوم به فى انجاز خطط الاصلاح الاقتصادي
- الاهتمام بالتدريب فى شتى المجالات الخدمية والانتاجية الداخلية والخارجية والتعامل مع التقنية الحديثة بحرفية واتقان
- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لتقليل نسبة البطالة.

توصيات البحث

في ضوء نتائج الدراسة الميدانية يوصي الباحث بما يلي:

- تفعيل الدور التقييمي التي تقوم به وزارة القوي العاملة في معالجة المشاكل المالية والادارية وتحسين التنمية المستدامة ينبغي أن يتضمن هذا الدور ما يلي:

- التأكد من الالتزام بالإرشادات الخاصة بفرص العمل ومتابعة النشرة القومية للتوظيف والتي تصدرها الوزارة شهريا فى جميع مديريات القوي العاملة ومعالجة المشاكل المالية والادارية التي تتعرض لها الوزارة .
- تأكيد اتباع أنظمة الرقابة المالية والادارية بالوزارة والمعالجة الخاصة بهم مثل المراقبة داخل قطاعات الوزارة عن طريق ادارة الامن الداخلي للقطاعات محل الدراسة.
- متابعة تنفيذ الإرشادات العامة بشان فرص العمل بالحافظات والرقابة من جهة الوزارة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

- ضرورة وجود سجلات متابعة علي ادارة الحسابات دورية، وتحليل نقاط القوة والضعف في النواحي الفنية من خلال تلك السجلات.
- الالتزام بالسياسات والتشريعات بالرقابة المالية والادارية والدور التي تقوم به وزارة القوي العاملة وتطوير هذه التشريعات بما يتناسب مع زيادة التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي أدى بدوره إلى زيادة وجود فرص العمل والمعالجات الخاصة بالمشاكل المالية والادارية ودور التنمية المستدامة فيما يخص الاجيال القادمة.
- الاستفادة من نتائج التقارير الرقابية الداخلية بشان ادارة الحسابات بالوزارة وذلك بتضمينها توصيات تكون قابلة للتنفيذ في حدود إمكانيات الوزارة
- ربط برامج الحسابات بالأهداف و الأغراض مباشرة، وهو ما يعتمد على صياغة الرقابة اداخل الوزارة علي ادارة الحسابات في صورة إجراءات فعلية تتحقق بها الأهداف والأغراض.
- تبني استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع المعنيين بالتنمية المستدامة والمتأثرين بنواتجها على المدى القصير والبعيد .
- ضرورة الاهتمام بالتنمية المتواصلة وتحقيق الاهداف علي المدي القصير والطويل فلابد ان ترعي حق الاجيال القادمة وتحقيق الاحتياجات في ظل الاستخدام الامثل.
- أمكن التوصل لنموذج ارتباط بيرسون يفسر العلاقة بين الدور التقييمي للوزارة ومعالجة المشاكل المالية والادارية وأداء تحسين التنمية المستدامة وأخذ الشكل التالي:

$$X2 = 0.911 + 0.356 * X3 + \varepsilon$$

حيث X2 يشير إلى "الدور التقيمي للوزارة فى معالجة المشاكل المالية والادارية "، X3 يشير إلى "وازدياد فرص العمل وتحسين التنمية المستدامة ا"، ε يشير إلى الخطأ العشوائي.

وقد ثبتت معنوية النموذج، ومعنوية المعلمات المقدرة، كما اتضح أن المتغير المستقل يفسر حوالي ٥٧,٧% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وهي قدرة تفسيرية متوسطة.

أمكن التوصل لنموذج انحدار خطي بسيط يفسر العلاقة بين الدور التقيمي للوزارة ومعالجة المشاكل المالية والادارية وأداء تحسين التنمية المستدامة وأخذ الشكل التالي:

$$X2 = 0.911 + 0.356 * X3 + \varepsilon$$

حيثX2يشير إلى "الدور التقييمي للوزارة فى معالجة المشاكل المالية والإدارية "، X3يشير إلى "وازدياد فرص العمل وتحسين التنمية المستدامة ا"،εيشير إلى الخطأ العشوائي.

وقد ثبتت معنوية النموذج، ومعنوية المعلومات المقدرة، كما اتضح أن المتغير المستقل يفسر حوالي ٥٧,٧% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وهي قدره تفسيرية متوسطة

جدول رقم (٢): التكرارات النسبية والإحصاءات الوصفية الخاصة بإدراك عينة البحث التنمية المستدامة وابعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

متغيرات الدراسة	غير موافق تمام	غير موافق	محايد	موافق	موافق تمام	إجمالي	متوسط مرجح	انحراف معياري	درجة الموافقة
X101	٠,٠٠	٠,٨٠	٩,٢٠	٢٨,٢٠	٦١,٨٠	١٠٠	٤,٥١	٠,٦٩	موافق تمام
X102	٠,٨٠	١,٥٠	٤,٦٠	٣٥,٩٠	٥٧,٣٠	١٠٠	٤,٤٧	٠,٧٣	موافق تمام
X103	٠,٨٠	٠,٨٠	٣,٨٠	٤٢,٧٠	٥١,٩٠	١٠٠	٤,٤٤	٠,٦٨	موافق تمام
X104	٠,٠٠	٠,٠٠	٣,١٠	٤٤,٣٠	٥٢,٧٠	١٠٠	٤,٥٠	٠,٥٦	موافق تمام
X105	٠,٠٠	١,٥٠	٢,٣٠	٤٩,٦٠	٤٦,٦٠	١٠٠	٤,٤١	٠,٦٢	موافق تمام
X106	٠,٠٠	٠,٠٠	٦,١٠	٥٤,٢٠	٣٩,٧٠	١٠٠	٤,٣٤	٠,٥٩	موافق تمام
X107	٤,٦٠	٧,٦٠	٩,٢٠	٤٤,٣٠	٣٤,٤٠	١٠٠	٣,٩٦	١,٠٨	موافق
X108	٣,١٠	٨,٤٠	٦,١٠	٤٥,٠٠	٣٧,٤٠	١٠٠	٤,٠٥	١,٠٣	موافق
X109	٤,٦٠	٤,٦٠	٣,١٠	٥١,١٠	٣٦,٦٠	١٠٠	٤,١١	٠,٩٩	موافق
X110	٣,١٠	٣,٨٠	٦,١٠	٤٤,٣٠	٤٢,٧٠	١٠٠	٤,٢٠	٠,٩٤	موافق تمام
X111	٠,٠٠	٢,٣٠	٧,٦٠	٢٣,٧٠	٦٦,٤٠	١٠٠	٤,٥٤	٠,٧٤	موافق تمام
X112	٠,٠٠	٠,٠٠	٩,٢٠	٣٨,٩٠	٥١,٩٠	١٠٠	٤,٤٣	٠,٦٦	موافق تمام

يتضح من الجدول السابق أن درجة الموافقة أسئلة القسم تراوحت بين " موافق تمام" ، "موافق" وقد جاءت مرتبة حسب مدى الموافقة على الاستفسارات الخاصة دور وزارة القوي العامل في زيادة فرص العمل من وجهة نظر عينة البحث كما يلى:

مفاهيم جاءت درجة الموافقة عليها "موافق بشدة":

١. المتغير X111والذي يشير إلى "تتضمن التنمية تحسين مستوي الرعاية الصحية والتعليم والرخاء الاجتماعي لأن التنظيم يحدد المسئوليات المختلفة بدقة ويفوض السلطة بالقدر اللازم للنهوض "موافق تمام"، ٢٣,٧% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٧,٦%، نسبة ٢,٣% "رافض"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٥٤ بانحراف معياري ٠,٧٤.

٢. المتغير X101والذي يشير إلى "يؤدي تطبيق التنمية الي تلبية احتياجات الحاضر دون المساس من احتياجات الأجيال المقبلة في كونه عبارة عن فحص انتقادي دوري منظم وموضعي وموثق بهدف التأكد من الالتزام بعدم المساس من الأجيال المقبلة "حيث أفاد حوالي ٦١,٨% "موافق تمام"، ٢٨,٢% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٩,٢%، نسبة ٨,٨% "رافض"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٥١ بانحراف معياري ٠,٦٩.

٣. المتغير X104والذي يشير إلى "يمكن ان تعمل التنمية علي تجديد الموارد والثروات التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقاعدة المقررة"حيث أفاد أكثر من نصف العينة (٥٢,٧%) "موافق بشدة"، ٤٤,٣% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٣,١%، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٥٠ بانحراف معياري ٠,٥٧.

٤. المتغير X102والذي يشير إلى "تقترح التنمية المستدامة مواجهة التهديدات التي توجه المحيط البيئي"حيث أفاد أكثر من نصف العينة (٥٧,٣%) "موافق تمام، ٣٥،٩% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٤,٦%، نسبة ١,٥% "رافض"، نسبة ٠,٨% "رافض تمام"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٤٧ بانحراف معياري ٠,٧٣.

٥. المتغير X103والذي يشير إلى "يؤدي تطبيق التنمية المستدامة الي تحقيق كفاءة وضع الخطط المستقبلية لتطوير العمل في وحدات المجتمع"حيث أفاد أكثر من نصف العينة (٥١,٩%) "موافق تمام، ٤٢,٧% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٣,٨%، نسبة

٠,٨% "رافض"، نسبة ٠,٨% "رافض تمام"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٤٤ بانحراف معياري ٠,٦٨.

٦. المتغير X112 والذي يشير إلى "تشمل التنمية المستدامة في تعريفها كمفهوم عملي للمشاكل المتعددة التي تتحدي البشرية وإنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجية العمل علي المستوي المحلي والإقليمي والدولي "حيث أفاد أكثر من نصف العينة (٥١,٩%) "موافق تمام"، ٣٨,٩% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٩,٢%، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٤٣ بانحراف معياري ٠,٦٦.

٧. المتغير X105 والذي يشير إلى "يتضمن اعتماد التنمية المستدامة علي عنصر جوهري فى مخطط الدول والشركات خصوصا فيما يتعلق بالقوانين الداخلية التي تضمن مشروع الاستثمار"حيث أفاد ٤٦,٦% "موافق تمام"، ٤٩,٦% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٢,٣%، نسبة ١,٥% "رافض"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٤١ بانحراف معياري ٠,٦٢.

٨. المتغير X106 والذي يشير إلى "يتضمن اعتماد التنمية المستدامة علي عنصر جوهري في مخطط الدول والشركات خصوصا فيما يتعلق بالقوانين الداخلية"حيث أفاد ٣٩,٧% "موافق تمام"، ٥٤,٢% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٦,١%، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٣٥ بانحراف معياري ٠,٥٩.

٩. المتغير X110 والذي يشير إلى "تؤدي إجراءات التامين سبل الحصول علي مياه الشرب الآمنة وتحسين اصرف الصحي للأجيال القادمة"حيث أفاد ٤٢,٧% "موافق تمام، ٤٤,٣% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٦,١%، نسبة ٣,٨% "رافض"، نسبة ٣,١ "غير موافق تمام"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٢٠ بانحراف معياري ٠,٩٤.

مفاهيم جاءت درجة الموافقة عليها "موافق":

١. المتغيرX109 والذي يشير إلى "يعتبر النمو يحدث تلقائيا بينما التنمية بفعل قوي وإجراءات تهدف التغير"حيث أفاد ٣٦,٦% "موافق تمام"، ٥١,١% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٣,١%، نسبة ٤,٦% "رافض"، نسبة ٤,٦ "رافض تمام"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,١١ بانحراف معياري ٠,٩٩.

٢. المتغيرX108والذي يشير إلى "تتمثل أهداف التنمية الاقتصادية بزيادة الدخل القومي والارتفاع بمستوي المعيشة وتقليل الفجوة الداخلية"حيث أفاد ٣٧,٤% "موافق تمام"، ٤٥% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٦,١%، نسبة ٨,٤% "رافض"، نسبة ٣,١ "رافض تمام"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٠٥ بانحراف معياري ١,٠٣.

٣. المتغيرX107والذي يشير إلى "يتفق معظم الاقتصاديين علي أن تجميع رأس المال هو احد اهم مصادر الكفاءات الاجتماعية والكفاءات البيئة"حيث أفاد ٣٤,٤% "موافق تمام، ٤٤,٣% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٩,٢%، نسبة ٧,٦% "رافض"، نسبة ٤,٦ "رافض تمام"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٣,٩٦ بانحراف معياري ١,٠٨.

جدول رقم (٣): التكرارات النسبية والإحصاءات الوصفية الخاصة التحديات التي تواجه وزارة القوي العاملة

متغيرات الدراسة	غير موافق تمتم	عير موافق	محايد	موافق	موافق تمام	إجمالي	متوسط مرجح	انحراف معياري	درجة الموافقة
X213	٠,٠٠	٠,٠٠	٥,٣٠	٣٨,٩٠	٥٥,٧٠	١٠٠	٤,٥٠	٠,٦	موافق بشدة
X214	٠,٠٠	٠,٠٠	٦,٩٠	٥٠,٤٠	٤٢,٧٠	١٠٠	٤,٣٦	٠,٦١	موافق بشدة
X215	٠,٠٠	٠,٨٠	١٢,٢٠	٤٦,٦٠	٤٠,٥٠	١٠٠	٤,٢٧	٠,٧٠	موافق بشدة
X216	٠,٠٠	٠,٨٠	٦,٩٠	٥٦,٥٠	٣٥,٩٠	١٠٠	٤,٢٧	٠,٦٢	موافق بشدة
X217	١,٥٠	٢,٣٠	١٥,٣٠	٤٤,٣٠	٣٦,٦٠	١٠٠	٤,١٢	٠,٨٦	موافق
X218	٢,٣٠	٣,١٠	١٤,٥٠	٤٠,٥٠	٣٩,٧٠	١٠٠	٤,١٢	٠,٩٣	موافق
X219	٠,٠٠	٢,٣٠	٦,١٠	١٩,١٠	٧٢,٥٠	١٠٠	٤,٦٢	٠,٧١	موافق بشدة
X220	٣,٨٠	١,٥٠	٦,٩٠	٣٤,٤٠	٥٣,٤٠	١٠٠	٤,٣٢	٠,٩٦	موافق بشدة
X221	٣,١٠	١,٥٠	٩,٩٠	٤٥,٨٠	٣٩,٧٠	١٠٠	٤,١٨	٠,٩٠	موافق
X222	٣,٨٠	٣,١٠	١٣,٧٠	٤٧,٣٠	٣٢,١٠	١٠٠	٤,٠١	٠,٩٧	موافق
X223	٠,٨٠	٣,١٠	١٠,٧٠	٤٩,٦٠	٣٥,٩٠	١٠٠	٤,١٧	٠,٨٠	موافق
X224	٣,٨٠	٣,١٠	٩,٩٠	٥٢,٧٠	٣٠,٥٠	١٠٠	٤,٠٣	٠,٩٤	موافق
X225	٥,٣٠	٣,١٠	٩,٩٠	٤١,٢٠	٤٠,٥٠	١٠٠	٤,٠٨	١,٠٥	موافق

يتضح من الجدول السابق أن درجة الموافقة أسئلة القسم تراوحت بين " موافق تمام" ، "موافق" وقد جاءت مرتبة حسب مدى الموافقة على العبارات التي تبين الرقابة الداخلية البيئية من وجهة نظر عينة البحث كما يلى:

مفاهيم جاءت درجة الموافقة عليها "موافق بشدة":

جاءت درجة الموافقة عليها "موافق بشدة":

١. المتغير X219 والذي يشير إلى "يعتبر حركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفق الاستثمار حول العالم وذلك من اجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة حيث أفاد حوالي ٧٢,٥% من إجمالي عينة البحث "موافق تمام"، ١٩,١% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٦,١%، نسبة ٢,٣% "رافض"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٦٢ بانحراف معياري ٠,٧١.

٢. المتغير X213 والذي يشير إلى "يعتبر من بين إبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والبيئة والاقتصادية البعد الاجتماعي خاصة كبعد حديد لقياس مستوي التنمية" حيث أفاد أكثر من نصف عينة البحث (٥٥,٧%) "موافق تمام"، ٣٨,٩% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٥,٣%، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٥ بانحراف معياري ٠,٦.

٣. المتغير X214 والذي يشير إلى "تعتبر تحقيق الأهداف تتعاون منظمة الأمم المتحدة مع مجموعة البنك الدولي فى وضع استراتيجية لدعم وانجاز الأهداف الإستراتيجية" حيث أفاد ٤٢,٧% من إجمالي عينة البحث "موافق تمام"، ٥٠,٤% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٦,٩%، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٣٦ بانحراف معياري ٠,٦١.

٤. المتغير X220 والذي يشير إلى "يقوم البنك الدولي باستخدام أدوات المساءلة الاجتماعية للمتابعة العالم علي المشاركة أثناء وتنفيذ المشاريع من خلال البطاقات تقارير المواطنين او بطاقات وتقييم نتائج المجتمعات عينة البحث (٥٣,٤٠%) "موافق تمام، ٣٤,٤٠% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٦,٩%، نسبة ١,٥% "رافض"، نسبة ٣,٨% "رافض تمام"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٣٢ بانحراف معياري ٠,٩٦.

٥. يعتبر التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية من المستلزمات الخدمية" حيث أفاد ٤٠,٥% من إجمالي عينة البحث "موافق تمام"، ٤٦,٦% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ١٢,٢٠%، نسبة ٠,٨% "رافض وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٢٧ بانحراف معياري ٠,٧.

٦. المتغير X216 والذي يشير إلى "تقوم التنمية المستدامة على ثلاث محاور رئيسية هي الكفاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية " حيث أفاد ٣٥,٩% "موافق تمام"، ٥٦,٥% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٦,٩%، نسبة ٠,٨% "رافض"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٢٧ بانحراف معياري ٠,٦٢.

عبارات جاءت درجة الموافقة عليها "موافق":

١) المتغير X221 والذي يشير إلى "تعتبر التكاليف التي يتم مقابلتها بالإيرادات خلال السنة ما هي إلا تكاليف التي تدخل خلال فترة محاسبية أخري وتظهر فى قائمة المركز المالي " حيث أفادت نسبة ٣٩,٧% من إجمالي عينة البحث "موافق تمام"، ٤٥,٨% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٩,٩%، نسبة ١,٥% "رافض"، نسبة ٣,١% "رافض بشدة"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,١٨ بانحراف معياري ٠,٩٠.

٢) المتغير X223 والذي يشير إلى " ١٨- ضرورة تقيم مجموعة مستنديه ودفترية سليمة تساعد فى حصر عناصر التكاليف الفعلية " حيث أفادت نسبة ٣٥,٩% من إجمالي عينة البحث "موافق تمام"، ٤٩,٦% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ١٠,٧%، نسبة ٣,١% "رافض"، نسبة ٠,٨٠% "رافض تمام، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,١٧ بانحراف معياري ٠,٨٠.

٣) المتغير X217 والذي يشير إلى "تعتبر مهارات مدير الحسابات القدرة التحليلية فى أمور الشغل والمقدرة على حل المشكلات " حيث أفادت نسبة ٣٦,٦% من إجمالي عينة البحث "موافق تمام"، ٤٤,٣% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ١٥,٣%، نسبة ٢,٣% "رافض"، نسبة ١,٥٠% "رافض تمام"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,١٢ بانحراف معياري ٠,٨٦.

٤) المتغير X218 والذي يشير إلى "يعتبر تصميم نظام احصائي مالي للوزارة من اجل توفير إحصاءات تمكن صناعيي السياسات من دراسة التطورات المالية لدي قطاع الحكومة "

حيث أفادت نسبة ٣٩,٧% من إجمالي عينة البحث "موافق تمام"، ٤٠,٥% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ١٤,٥%، نسبة ٣,١% "رافض"، نسبة ٢,٣% "رافض تمام، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,١٢ بانحراف معياري ٠,٩٣.

٥) المتغير X225 والذي يشير إلى "تمكن استخدام البيانات فى نظام إحصاءات المالية لبحث مجالات معينة لعمليات الوزارة " حيث أفادت نسبة ٤٠,٥% من إجمالي عينة البحث "موافق تمام"، ٤١,٢% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٩,٩%، نسبة ٣,١% "رافض"، نسبة ٥,٣% "رافض تمام"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٠٨ بانحراف معياري ١,٠٥.

٦) المتغير X224 والذي يشير إلى ""قطاع الحكومة يتألف من جميع وحدات الحكومة مؤسسات غير الهادفة للربح والتي تسيطر علي تمويلية وحدات حكومية.

٧) حيث أفادت نسبة ٣٠,٥% من إجمالي عينة البحث "موافق تمام"، ٥٢,٧% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ٩,٩%، نسبة ٣,١% "رافض"، نسبة ٣,٨٠% "رافض تمام"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٠٣ بانحراف معياري ٠,٩٤.

٨) المتغير X222 والذي يشير إلى "يهتم تقيم الأداء بمراقبة أداء الموظفين بشكل دائم وذلك بالإشراف على الموظفين حيث أفادت نسبة ٣٢,١% من إجمالي عينة البحث "موافق تمام"، ٤٧,٣% "موافق"، بينما بلغت نسبة المحايدين ١٣,٧%، نسبة ٣,١% "رافض"، نسبة ٣,٨٠% "رافض تمام"، وقد بلغ المتوسط الحسابي ٤,٠١ بانحراف معياري ٠,٩٧.

نخلص من ذلك إلى موافقة عينة البحث على العبارات التي تبين التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

المراجع

أمال حميد رشيد، وسالم عواد هادي(٢٠٢٠)، "تأثير أنشطة الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، ١٥(٥١).

سلمان صدام جاسم البهادلي (٢٠١٩)، " استراتيجية التنمية البشرية أساس في ضمان التنمية المستدامة في التعليم / دراسة تحليلية"، مجلة جامعة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، ٢٠١٩ (٨).

عبد الحميد القصاص (٢٠١٩)، "نحو منهجية لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنموذج السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠– حالة مصر."، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية؛٣٠٧.

مطانيوس مخول عدنان غانم ، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، ٢٠١٥ ، ص ص ٣٣الي ٤٩–

ريدة ديب، سليمان مهنا مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول٢٠١٣، ص ص٤٨٧– ٥١٨

ايمان بوشنقير ،محمد ركامي ، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد الثاني ، لبنان، ٢٠١٣، ص ص ٣١–٤٦

حدة، فروحات، ٢٠٠٩–٢٠١٠ ، " استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر " ، مجلة الباحث ، عدد(٧)

محمد زكي علي السيد (٢٠٠٠) ابعاد التنمية المستدامة– مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري جامعة عين شمس

راشد المنصوري، ٢٠١٠، دور التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة)– دراسة تطبيقية علي إمارة أبو ظبي."

عادل ناجى الفقهي ٢٠١٥ دراسة القوى العاملة والتشغيل معلومات اولية عن سوق العمل

الترقيم الدولي ISSN 1110–0826

.Carr ،Lawrence & ،Tyson, Thomas, "Planning Quality Cost Expenditures: How Much Should A Company Spend on Improving Qua

lity?", Management Accounting, Vol. LXXIV, No.4, October, 1992, pp. 52- 56.

Espey, J. (2019). Sustainable development will falter without data. Nature, 571(7765), 299-300.

.Heitager ،les ،Ogan ،Pekin& ،Matulich ،Serge, Cost Accounting ، Cincinnati ،Ohio :South-Western Publishing Co., 2006.

.Jafar ،Azizi ،Mohammad,Taleghani ،Fariba ، Esmaielpoor&،Mehrdad,GudarzvandChegini" ،Effect of the Quality Costing System on Implementation and Execution of Optimum Total Quality Management",International Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 8, August, 2010,pp.19-26.

.Kendirli ،Selcuk & ،Tuna ،Muharrem ،In the Context of Total Quality Management, "Quality Costs and Effects on Financial Decisions: A Research in Corum's Enterprises", International Journal of Entrepreneurship, Vol. 13, 2009, pp.547–562.

Lee, S. (2020). Role of social and solidarity economy in localizing the sustainable development goals. International Journal of Sustainable Development & World Ecology, 27(1), 65-71.

Umar, M., Ji, X., Kirikkaleli, D., Shahbaz, M., & Zhou, X. (2020). Environmental cost of natural resources utilization and economic growth: Can China shift some burden through globalization for sustainable development? Sustainable Development.

AN EVALUATION STUDY FOR THE ROLE OF THE MINISTRY OF MANPOWER IN INCREASE JOB OPPORTUNITIES AND SOLVING ADMINISTRATIVE AND FINANCIALING PROBLEMS TO ACHIEVE SUSTAINABLE.

Mohmed M. Saafan[(1)]; Hoda I. Ahmed [(2)] and Nehal M. F. Elshahat [(2)]

1) Ministry of Manpower 2) Institute of Environmental Studies and Researches, Ain Shams University

ABSTRACT

The general objective of this research is an evaluation study of the role of the Ministry of Manpower to increase employment opportunities and address financial and administrative problems to achieve sustainable development A study was conducted in the field of the ministry with regard to employment opportunities and how the job opportunities were increased and unemployment was reached to% and that is in terms of a critical study between companies committed to opportunities Real work in order to reach an integrated framework that clarifies globally the topic of increasing job opportunities and addressing financial and administrative problems in order to achieve a goal of sustainable development.

The research was based on the field survey method for a sample of professors from the Faculty of Commerce, Accounting Department

A selection of professors from the Institute of Studies and Research, the environment. The sample rate was 100 individuals. They were randomly chosen with the use of some statistical methods that

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

included the spss statistical program. And the logistic linearity for testing the imposition of research

1- There is a strong correlation between job reliability and how to tackle financial and administrative problems and its relationship to sustainable development

2- The presence of statistically significant differences at the moral level., .5.,. Between the eyes with all the dimensions of the scale in favor of tackling financial and administrative problems and achieving sustainable development. Therefore, we accept the second hypothesis of the study.